

Distr.: General
6 June 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقراري المجلس ١٨١٧ (د-٥٥) و ٤٦/١٩٩٨. ويسلط التقرير الضوء على الدور المركزي للبعد الإقليمي في ترجمة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى حقائق وطنية على صعيد التنمية المستدامة. ويوضح الجزء الأول من التقرير كيف يجري تسخير أصول اللجان الإقليمية ومهامها الرئيسية بطريقة متكاملة ومولدة للقيمة المضافة دعماً للجهود المبذولة من الدول الأعضاء لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير منابر حكومية دولية إقليمية مخصصة لهذا الغرض ومتسمة بملكية وطنية قوية، مثل المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، وتوليد المعارف والبيانات المتعددة القطاعات وذات الصلة بالسياسات، وتعزيز التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا السياق، يقدم التقرير أمثلة توضيحية لإسهامات اللجان الإقليمية من أجل تقديم دعم أفضل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعتها واستعراضها.

ويغطي الجزء الثاني من التقرير التطورات والنواتج في مجالات مختارة من التعاون الإقليمي والأقليمي، بما في ذلك المسائل السياسية التي جرى تناولها في دورات اللجان الإقليمية والاجتماعات الحكومية الدولية الأخرى؛ وجهود تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي بوسائل تشمل آليات التنسيق الإقليمي الخاصة بكل منطقة وتنفيذ بيان التعاون بين اللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ وتعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - البعد الإقليمي ودوره في دعم خطة عام ٢٠٣٠
٣	ألف - المنابر الحكومية الدولية الإقليمية المخصصة المتسمة بالملكية الوطنية القوية
٦	باء - المعارف والبيانات المتعددة القطاعات وذات الصلة بالسياسات
١٠	جيم - التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
١٤	ثانيا - التطورات والنتائج المتحققة في عدد مختار من مجالات التعاون الإقليمي والأقاليمي
		ألف - مسائل هامة في مجال السياسات تعالجها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وسائر الاجتماعات
١٤	الرفيعة المستوى
		باء - تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي من خلال آلية التنسيق الإقليمي، وتعزيز الصلة بين
١٥	السياسات والعمليات
٢٢	جيم - تعزيز التعاون الأقاليمي فيما بين اللجان الإقليمية
٢٣	ثالثا - الخطوات التالية

أولاً - البعد الإقليمي ودوره في دعم خطة عام ٢٠٣٠

ألف - المنابر الحكومية الدولية الإقليمية المخصصة المتسمة بالملكية الوطنية القوية

- ١ - توفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطار عمل عالمياً ومتكاملاً وغير قابل للتجزئة لمواجهة تحديات التنمية الرئيسية، وهي تُقر بالدور المحوري للبعد الإقليمي في تعزيز التكامل والتعاون وترجمة الأهداف العالمية إلى حقائق وطنية على صعيد التنمية المستدامة. وبعد ثلاث سنوات من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، اتخذت الدول الأعضاء في جميع المناطق بالفعل خطوات هامة لمواءمة سياساتها وخططها الإنمائية الوطنية مع متطلبات الخطة، وهو ما يتبين من العدد الكبير من الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدّمة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.
- ٢ - ولا تزال اللجان الإقليمية توفر منابر حكومية دولية إقليمية مخصصة متسمة بالملكية الوطنية القوية من جانب الدول الأعضاء، وهي منابر مؤاتية لتيسير الاتفاقات والشراكات والمبادرات دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة واتخاذ القرارات على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والعالمي.
- ٣ - ورَسَّخت المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي نُظِّمت بين آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٨، مكانتها بوصفها المنابر الإقليمية لتقييم التقدم المحرز وتبادل المعارف وأفضل الممارسات والحلول دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفقاً للأولويات والخصوصيات الإقليمية. وفي هذا السياق، استمرت البلدان في الحصول على الدعم لتحضير الاستعراضات الوطنية الطوعية بالاستفادة من ثروة المعارف والخبرات التي يجري تبادلها في تلك المنتديات^(١). وعالجت جميع المنتديات، كجزء من برنامجها، الموضوع العالمي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، ("التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود") من المنظور الإقليمي، وشكّلت بذلك مرتكزات مرحلية لعملية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة.

(١) للحصول على معلومات مفصلة عن المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، انظر الوثائق E/HLPF/2018/2/Add.1 و E/HLPF/2018/2/Add.2 و E/HLPF/2018/2/Add.3 و E/HLPF/2018/2/Add.4 و E/HLPF/2018/2/Add.5.

الشكل الأول المنتدى الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة



٤ - وترد أدناه أمثلة هامة أخرى لمنابر حكومية دولية إقليمية جرى تسخيرها لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٥ - في مجال الإحصاءات، استضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر العالمي السادس الرفيع المستوى بشأن تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، الذي كان له دور أساسي في دعم البلدان في مواكبة التطورات الراهنة في مجال إدارة البيانات والإحصاءات باستخدام نمط تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الفوقية، وتحسين رصد التقدم المحرز في تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية.

٦ - وأعطيت الأولوية للتحديات الإنمائية الحرجة في المنطقة العربية في المنابر الحكومية الدولية التي دعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى عقدها. فعلى سبيل المثال، سبق انعقاد المنتدى الإقليمي العربي للتنمية المستدامة عقد ثلاثة اجتماعات تحضيرية مواضيعية ركزت على المياه والطاقة والبيئة، على التوالي.

٧ - وإضافة إلى ذلك، استضافت الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الدورة الثانية عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية، وهي الإطار الحكومي الدولي الإقليمي الوحيد الذي يوفر محفلاً تستطيع فيه البلدان العربية المشمولة بولاية الأونروا تناول المسائل المتصلة بتمويل التنمية بطريقة متكاملة.

- ٨ - وبالمثل، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الحوار الرابع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، الذي ضم مسؤولين حكوميين ومحافظي مصارف مركزية وجهات إقليمية أخرى صاحبة مصلحة. وقد أُدمجت الآن الحوارات الرفيعة المستوى في اللجنة المجددة المعنية بسياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك من أجل السعي إلى بلوغ توافق في الآراء حول السياسات والتنفيذ الفعال للتدابير على الصعيد الإقليمي.
- ٩ - وثمة مثال آخر لتعزيز وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ألا وهو لجنة التجارة والاستثمار التي تجتمع سنوياً تحت رعاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وفي هذا السياق، تدعم اللجنة تنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي قد يَسَّرت خمس مشاورات وطنية بشأن الانضمام إلى الاتفاق والتصديق عليه بناءً على طلب الدول الأعضاء. وأُنيط باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضاً مهمة رسم خريطة طريق لتنفيذ الأحكام الموضوعية لمعاهدة الأمم المتحدة الإقليمية هذه.
- ١٠ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتسخير ما تتمتع به من صلاحية للدعوة إلى عقد الاجتماعات ومن خبرة تقنية في توفير سبل ابتكارية دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ ووسائل تنفيذها. وخير دليل على ذلك هو ما جرى في آذار/مارس ٢٠١٨ من اعتماد لأول اتفاق ملزم قانوناً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لحماية الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في المشاركة في الحياة العامة، والحق في اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية)، في تنويع لعملية تفاوضية بدأت في عام ٢٠١٤ واضطلعت اللجنة خلالها بدور الأمانة التقنية. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة إعلان كارتاخينا الذي أقر برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٠١٨-٢٠٢٠) خلال المؤتمر الوزاري السادس بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل ٢٠١٨.
- ١١ - وعقدت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي دورتها السابعة والعشرين في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في سانت لوسيا. وفي هذا السياق، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو ٢٠١٨ الإصدار الأول من ”الآفاق المستقبلية الكاربية“، وهو تقرير يتناول التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه المنطقة دون الإقليمية ويقترح تدابير استشرافية من قبيل المبادرة الخاصة بمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ.
- ١٢ - ووظفت اللجنة الاقتصادية لأوروبا منابرها الحكومية الدولية القطاعية المخصصة في وضع القواعد والمعايير الكفيلة بدعم خطة عام ٢٠٣٠. وتشمل أمثلة هذا العمل المعياري الاتفاقات البيئية الخمسة متعددة الأطراف (بشأن تلوث الهواء؛ والمجري المائية والبحيرات الدولية؛ والحوادث الصناعية؛ وتقييم الأثر البيئي؛ والمسائل البيئية)، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل. وتكتمل هذا العمل المعياري أنشطة التعاون التقني المضطلع بها لتنفيذ القواعد على المستوى القطري ومعالجة المسائل ذات الطبيعة عبر الوطنية. وتيسر هذه المنابر التكامل بين مختلف الأنشطة القطاعية لمعالجة الشواغل السياساتية وإعداد المبادرات، مثل مبادرة باتومي بشأن الاقتصاد الأخضر ومبادرة إجراءات باتومي من أجل هواء أنقى.

١٣ - ومن الأمثلة الأخرى الأعمال المتعلقة بالإحصاءات البيئية التي تضطلع بها فرقة العمل المشتركة المعنية بالإحصاءات والمؤشرات البيئية، التي يهدف عملها إلى مساعدة بلدان أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى في الجهود التي تبذلها من أجل التطبيق السليم لمنهجيات البيانات في نظام المعلومات البيئية المشترك، وتطبيق المؤشرات البيئية في سياق المبادرات المتصلة بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، في جملة أمور.

باء - المعارف والبيانات المتعددة القطاعات وذات الصلة بالسياسات

١٤ - بوصفها مستودعات للمعارف والخبرات التقنية والبيانات المتعلقة بقضايا التنمية المتنوعة، تتولى اللجان الإقليمية النهوض بالبحوث والتحليلات المتعددة القطاعات، وهي بذلك تسهم في صياغة الخطابين الوطني والعالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة وفي تحديد أوجه التآزر وفرص اتخاذ إجراءات متضافرة. وتغذي اللجان الإقليمية، بقيامها بذلك، التكامل والابتكار وإحراز التقدم بصورة متوازنة بين مختلف مكونات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٥ - وإقراراً بالفرصة التي يتيحها التعاون الإقليمي للتصدي للتحديات الإنمائية العابرة للحدود، كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أول منطقة تضع خريطة طريق إقليمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتحدد خريطة الطريق المجالات المواضيعية ذات الأولوية للتعاون الإقليمي في المنطقة، بما في ذلك التنمية الاجتماعية، والحد من أخطار الكوارث والقدرة على الصمود أمامها؛ وتغير المناخ؛ وإدارة الموارد الطبيعية؛ والموصولية؛ والطاقة. وكجزء من هذا الجهد الشامل، نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مرفقاً للاستجابة السريعة يوفر الاستجابة السريعة والفعالة دعماً للبلدان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة إسهامات فكرية في الحوارات السياسية الإقليمية من خلال مجموعة من المنتجات المعرفية، مثل التقرير المتعلق بخطوط الأساس والتقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة، والأطر والأدوات المبتكرة للقياس الإحصائي.

١٦ - وزادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من توافر بيانات التنمية الإقليمية ومن إمكانات الوصول إليها عن طريق إعادة تصميم قاعدة بياناتها الإحصائية وإنشاء بوابة للبيانات الإقليمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في إطار الشراكة الثلاثية الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن أهداف التنمية المستدامة، التي تضم كلا من اللجنة ومصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويكتمل منبرا المعارف هذان بعضهما بعضاً ويوسعان قاعدة الأدلة اللازمة لتحليل سياسات التنمية ولتقييم التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأصدرت الشراكة تقرير آفاق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٧ وسلسلة من التقارير التي تتبع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

١٧ - ومثلت البحوث والدراسات التحليلية المتعمقة أيضاً أولوية لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بالتمويل والتنمية. وأصدرت اللجنة منشوراً رئيسياً عن السياسات الضريبية ودورها في التنمية المستدامة في عام ٢٠١٨؛ والتقرير الإقليمي الأول عن التقدم المحرز والإصلاحات السياسية المنفذة سعياً إلى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وورقة مشتركة مع منظمة أوكسفام بشأن التصدي لعدم المساواة من خلال السياسة

الضريبية؛ وعددا من الأوراق التحليلية والدراسات القطرية عن مواضيع من بينها المالية العامة وتمويل البنى التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٨ - واستكشف التقرير السنوي الثاني عن التقدم المحرز والتحديات المصادفة على الصعيد الإقليمي فيما يتصل بخطة عام ٢٠٣٠ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي موضوع الدورة الحالية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ("التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود")، وركز على أهداف التنمية المستدامة التي هي موضع الاستعراض في عام ٢٠١٨، إضافة إلى الهدف ١٧. وفي جملة أمور، حدّد التقرير التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وقيّم الاتجاهات وأوجه التقدم والتغرات في كل بلد، وكشف عن الصلات الهامة، وقدم التوصيات السياساتية ذات الصلة.

١٩ - وظلت المنتجات التحليلية المتعلقة بخطة تمويل التنمية في صميم أنشطة توليد المعارف لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعت اللجنة إلى تعزيز دور السياسة المالية كأداة لتحقيق الاستقرار ومحرك للنمو الاقتصادي في منشورها السنوي الرئيسي المعنون *المشهد المالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٨*. وحلّت طبعة عام ٢٠١٨ السياسة المالية في المنطقة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة والتحديات التي تعترض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٠ - وتوفر الوثيقة المؤسسية الرئيسية التي أعدت لدورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تُعقد كل سنتين مثلاً مهماً على تسخير اللجنة لوظيفتها التحليلية والبحثية عن طريق الإسهام في المناقشة العامة للسياسات المتعلقة بالمسائل الرئيسية للخطة الإنمائية دعماً لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت اللجنة وثيقة موقفة معنونة "عدم المساواة وما يقترن به من عدم كفاءة" لتيسير المناقشات الحكومية الدولية في الدورة السابعة والثلاثين للجنة المعقودة في كوبا في أيار/مايو ٢٠١٨. وأقرت الدول الأعضاء في اللجنة الوثيقة كإطار مرجعي تحليلي ذي مغزى فيما يتعلق بصياغة السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والتحوّل نحو أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢١ - وثمة مثال آخر لتسخير اللجنة لوظيفتها المتعلقة بتوليد المعارف وإسداء المشورة يتمثل في وثيقتها الموقفية الأخيرة المعنونة *البيانات والخوارزميات والسياسات: إعادة تعريف العالم الرقمي*، التي صدرت في نيسان/أبريل ٢٠١٨ وأطلقت في المؤتمر الوزاري السادس بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عملت اللجنة في شراكة وثيقة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن الجوانب المختلفة لخطة عام ٢٠٣٠. وتشمل المنشورات المشتركة الصادرة خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ النشرة الفصلية المشتركة بين اللجنة واليونيسف عن فقر الأطفال من منظورات مختلفة؛ والنشرة المشتركة بين اللجنة ومنظمة العمل الدولية المعنونة "حالة اليد العاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: هجرة العمالة في أمريكا اللاتينية"؛ والمنشور المعنون "آفاق الزراعة والتنمية الريفية في الأمريكتين: نظرة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨" الذي نشرته اللجنة ومنظمة الأغذية

والزراعة للأمم المتحدة؛ والمنشور المعنون "تكلفة العبء المزدوج لسوء التغذية"، الذي نُشر بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي.

٢٣ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إعداد منتجات معرفية عن مجموعة من المسائل المتصلة بأولويات التنمية في أفريقيا، مثل النمو الشامل للجميع والنمو الأخضر، والتمويل المبتكر من أجل التنمية المستدامة، وإدارة وحوكمة الموارد الطبيعية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتكامل الإقليمي، والتجارة، والتوسع الحضري، والتصنيع، والبنى التحتية. وتُرجمت هذه المنتجات المعرفية إلى أنشطة دعم وإسداء للمشورة على الصعيد القطري. فعلى سبيل المثال، اعتمدت ست دول أعضاء في جماعة شرق أفريقيا، وكذلك بنن وغينيا، سياسات وتدابير بشأن تنفيذ أنشطة في مجال التخطيط للتنمية وفقاً لتوصيات اللجنة. وقدمت اللجنة أيضاً الدعم التقني لصياغة رؤيتين وطنيتين والتصديق عليهما: رؤية بنن ٢٠٤٠ ورؤية غينيا ٢٠٤٠. وتقدم اللجنة حالياً دعماً مماثلاً لحكومة النيجر بشأن خططها الإنمائية الوطنية.

٢٤ - ومن أجل تتبُّع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا لعام ٢٠١٨. ويستعرض هذا التقرير أداء أفريقيا فيما يتعلق بخمسة أهداف من خطة عام ٢٠٣٠ وغايات ومؤشرات مرتبطة بها، ويأخذ في الاعتبار ارتباطها بخطة عام ٢٠٦٣، مما من شأنه تعزيز أوجه التآزر بين الخطتين الإقليمية والعالمية.

٢٥ - وأبرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في أحد منشوراتها الرئيسية، وهو التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠١٧، الصلات القائمة بين التوسع الحضري والتصنيع، وشددت على الحاجة الملحة إلى الربط بين التنمية الحضرية والتنمية الصناعية في أفريقيا. ونتيجة لذلك، التزم أكثر من ١٠ بلدان باعتماد استراتيجيات لإدماج مراعاة مسألة التوسع الحضري في التخطيط الإنمائي الوطني وربطها على نحو استراتيجي بالتصنيع من أجل تعزيز العمالة والفرص الاقتصادية وسبل العيش.

٢٦ - وبالتعاون مع منظمات أخرى، واصلت اللجنة تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال تعميم سياسات الأراضي وإدارة الأراضي في خططها الإنمائية الوطنية وفي التفاوض بشأن الاستثمارات الواسعة النطاق القائمة على الأراضي. ونفذت دول أعضاء مثل إثيوبيا وأنغولا وبوروندي والصومال وكوت ديفوار وكينيا وملاوي والنيجر برامج لإدارة الأراضي صُممت وفقاً للإطار والمبادئ التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، التي اشترك في إعدادها كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ووفقاً للخطوط التوجيهية الطوعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٢٧ - ومن أجل دعم تنفيذ اتفاق باريس، أنشأت اللجنة مرفق الشراكة الأفريقية للمساهمات المحددة وطنياً، الذي يجري تفعيله في إطار مركز عموم أفريقيا للمساهمات المحددة وطنياً الذي يتولى مصرف التنمية الأفريقي تنسيق أعماله، وذلك لمساندة الدول الأعضاء في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً من خلال التيسير وتبادل المعلومات والمعارف والمهارات.

٢٨ - وعُرض في نسخة عام ٢٠١٧ من التقرير العربي للتنمية المستدامة تقييم مرحلي إقليمي وإحصائي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بالإضافة إلى عنصر تحليلي أوسع نطاقاً

بشأن أوجه الترابط التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للمنطقة العربية. ولتكتملة هذا التقييم العام، تعاونت الإسكوا أيضا مع مختلف كيانات الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية لإعداد تقارير خاصة بقطاعات معينة في مجالات الطاقة، والمياه، وتغير المناخ، والأمن الغذائي.

٢٩ - وأجريت تحليلات متعمقة تناولت التحديات الخاصة بالمنطقة، وذلك في إطار دراسات منها مثلا الدراسة التي ستصدر قريبا عن الإسكوا بشأن "تأثيرات النزاع عبر مراحل دورة الحياة: الأدلة الخاصة بالمنطقة العربية"، التي تركز على الآثار المزمّنة الناجمة عن التعرض للنزاع عبر مراحل دورة الحياة وتأثيرات النزاع على تكوين المهارات في المنطقة العربية، وذلك باستخدام بيانات مسحية مجمعة على المستوى المصغّر، بالنسبة للجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن.

٣٠ - وتُبدّل جهود القياس الإقليمية أيضا دعما لوسائل التنفيذ، ولا سيما خطة تمويل التنمية، وذلك باستخدام أدوات منها مثلا "سجل الأداء العربي لتمويل التنمية"، الذي وضعته الإسكوا بوصفه مجموعة أدوات إقليمية لقياس الاحتياجات التمويلية ومدى توافر التمويل لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٣١ - وتشمل أنشطة الرصد والقياس أيضا تقديم الدعم إلى البلدان في مجال بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، نُقّدت فيما يتعلق بالإحصاءات مبادرات عديدة بالشراكة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، مثل: (أ) الاجتماع الثاني لفرقة العمل المعنية بتعدادات السكان والمساكن في البلدان العربية؛ (ب) ثلاثة اجتماعات إقليمية بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة استنادا إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (ج) حلقتا عمل وطنيتان بشأن تعدادات السكان والمساكن بالنسبة للسودان وليبيا، من بين بلدان أخرى. وبالتعاون مع فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، وضعت الإسكوا أول مجموعة مبادئ توجيهية إقليمية متعلقة بمواءمة إحصاءات الإعاقة، وهي أداة أساسية لاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٣٢ - وواصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تقديم الاستشارات والتوصيات السياساتية القائمة على الأدلة في مجالات شتى، بناء على طلب الدول الأعضاء فيها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك التقييمات التي أُجريت على المستوى القطري بشأن الأداء البيئي، والابتكار، والإسكان وإدارة الأراضي، والحواجز التجارية. وقد وفرت عمليات استعراض الأداء البيئي، على سبيل المثال، معلومات أثرت القرارات السياساتية في مجالات متنوعة، مثل النقل المستدام.

٣٣ - وفي هذا الصدد، تُجرى بحوث وتحليلات هامة تحت رعاية اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود، بدعم من مختلف الأفرقة الحكومية الدولية. فعلى سبيل المثال، تساعد فرقة العمل المعنية بمخزونات الانبعاثات وقيمها المتوقعة الأطراف في الإبلاغ عن الأرقام والتوقعات الرسمية لانبعاثات الملوثات الجوية. وهي توفر أيضا منتدى تقنيا وشبكة خبراء لتحديد المشاكل المتعلقة بالإبلاغ عن البيانات.

٣٤ - وبدعم من الاتحاد الدولي للنقل على الطرق، طوّرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الأداة المسماة SafeFITS (منظومات النقل الداخلي الآمن في المستقبل)، وهي أداة فعالة لاتخاذ القرارات بشأن السلامة على الطرق، حيث تُستخدم في تحديد أنسب السياسات المتصلة بالسلامة على الطرق. وكانت أداة ForFITS (من أجل منظومات النقل الداخلي في المستقبل) قد طوّرت لمساعدة الحكومات الوطنية والمحلية في رصد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن وسائل النقل الداخلي وفي اختيار وتصميم سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ، بناء على آثارها وعلى الظروف المحلية.

٣٥ - وأسفر التعاون مع المنظمات الأخرى أيضا عن إسهامات قيّمة في أهداف التنمية المستدامة التي سيجري استعراضها خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨، مع التركيز على التحديات الخاصة بالمنطقة. وتقدم الدراسة الجديدة بشأن كفاءة الطاقة، المعنونة *تذليل العقبات التي تعترض الاستثمار في تحقيق كفاءة الطاقة*، رؤى الممارسين بشأن التحديات والحلول فيما يتعلق بتذليل العقبات التي تعترض الاستثمارات في تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، وذلك على ضوء دراسة استقصائية تغطي بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبلدانا خارجها. وتمثل هذه الدراسة أداة مفيدة لمقرري السياسات، وهي ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز كوبنهاغن المعني بكفاءة استخدام الطاقة، الذي هو جزء من الشراكة القائمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدانمرك للتكنولوجيا.

جيم - التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٣٦ - يندرج تعزيز التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في صميم ولاية اللجان الإقليمية. فهذه اللجان تُسهم في وضع حلول متكاملة للتحديات العابرة للحدود، بسبل منها الاستجابات السياساتية المشتركة، والمواقف الإقليمية، والقواعد والمعايير، ونشر الأدوات والمنهجيات (فيما يتعلق مثلا بالتجارة، والنقل، والطاقة، وإدارة المياه، والتكيف مع تغير المناخ، وتمويل التنمية). وعلى هذا النحو، تشكل نتائج المنتديات الإقليمية والاستجابات الإقليمية للتحديات المشتركة لبنات أساسية قيّمة لوضع خطط عمل عالمية.

٣٧ - وتحقق اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاستفادة من وظيفة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المسندة إليها من أجل تيسير التعاون وتعزيز الشراكات بين دولها الأعضاء والمناطق الأخرى. فعلى سبيل المثال، وقّعت اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٨ اتفاقا للتعاون الثنائي مع حكومة جمهورية كوريا بهدف إلى تعزيز التجارة والتنمية الحضرية والريفية المستدامة في بلدان منطقة اللجنة.

٣٨ - وأوفدت اللجنة بعثات تقنية واستشارية وأجرت أنشطة تدريب في بلدان نامية في مناطق أخرى في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك مثلا من خلال تكرار منهجية اللجنة المتعلقة بحساب تكلفة الجوع في عدة بلدان أفريقية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأغذية العالمي.

٣٩ - وفيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي، تدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عملية التكامل التي يشهدها تحالف المحيط الهادئ، وهو آلية تتألف من بيرو وشيلي وكولومبيا والمكسيك، إلى جانب دعمها التقارب بين تحالف المحيط الهادئ والسوق الجنوبية المشتركة باعتباره أمرا أساسيا لتنمية التجارة وتحقيق التكامل الإنتاجي في المنطقة.

٤٠ - ودعمت اللجنة أيضا آليات التكامل الإقليمي والتعاون الأقليمي، وقدمت إسهامات تقنية إلى مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والصين الذي عُقد في سانتياغو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨^(٢)، وكذلك إلى مؤتمر قمة الأمريكتين الذي عُقد في بيرو، في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٢) في هذا السياق، قدمت اللجنة دراسة معنونة "استكشاف أشكال جديدة من التعاون بين الصين وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، تحلل الشبكات المشتركة الذي فُطع منذ الاجتماع الأول لمنتدى الصين - جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في بيجين في عام ٢٠١٥، وتطور العلاقات التجارية والمالية والاستثمارية.

٤١ - وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي على نحو فعال، بما يتماشى مع إطار التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي. وقد أعادت المنطقة تأكيد التزامها بهذا الإطار بوصفه عاملاً تمكينياً لتحقيق التنمية المستدامة، كما أعادت تأكيد وجود أوجه تآزر بين المجالات ذات الأولوية لديها وخريطة الطريق الإقليمية، وذلك في المؤتمر الوزاري الثاني المعني بالتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتشمل هذه المجالات ذات الأولوية تشجيع خلق التكامل بين الأسواق عن طريق السعي إلى خفض تكاليف التجارة من خلال تيسير التجارة والتصدي للنزعات الحمائية في المجال التجاري؛ وتطوير قنوات للربط السلس على نطاق المنطقة في قطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتعزيز التعاون المالي في مجالات تعبئة الموارد المحلية، وتوفير الخدمات المالية الشاملة للجميع، وأسواق رؤوس الأموال، والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ومعالجة أوجه الضعف والمخاطر المشتركة للتخفيف من آثار الكوارث والتدهور البيئي وتغير المناخ.

٤٢ - وفي مجال التجارة والاستثمار، تشجع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التعاون والتكامل من خلال طرائق مختلفة، تشمل شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة، وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في آسيا والمحيط الهادئ، والآليات الحكومية الدولية الرسمية مثل لجنة التجارة والاستثمار، والفريق التوجيهي الحكومي الدولي المعني بالتجارة اللاورقية العابرة للحدود، والاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، تجري مواءمة الأنظمة والسياسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة، ويجري العمل على بناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاجتماع السنوي لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاستثمار الأجنبي المباشر لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وتُعدّ مشاركة المؤسسات التجارية عن طريق التعاون الإقليمي أمراً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تجري من خلال شبكة الأعمال المستدامة التابعة للجنة، ومنتدى الأعمال السنوي لآسيا والمحيط الهادئ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ لتيسير التجارة.

٤٣ - وجرى إقرار الإعلان الوزاري بشأن الربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١)، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجنة في أيار/مايو ٢٠١٧. ومن خلال برنامج العمل الإقليمي؛ ولجنة النقل؛ والأفرقة العاملة المعنية بشبكة الطرق الآسيوية السريعة، وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والموانئ الجافة؛ وبرنامج العمل لفترة الستين؛ وأطر تيسير النقل ونماذجه وأدواته ذات الصلة، أسهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٤٤ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع شركاء التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، بالاستجابة للاحتياجات والأولويات المحددة للدول الأعضاء فيما يتعلق بحظوة عمل التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وكان أحد الإنجازات الملحوظة المتحققة خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفير الدعم التقني والتدريب بشكل ناجح إلى الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا. وقدمت اللجنة مشروع النص الذي استُخدم

كأساس للمفاوضات. وأسهم الدعم الذي قدمته اللجنة في نجاح المفاوضات التي أجرتها الدول الأعضاء، والتي أفضت إلى إبرام الصكوك القانونية الرئيسية الأربعة التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا وهي: الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية؛ والبروتوكول المتعلق بالتجارة في السلع؛ والبروتوكول المتعلق بالتجارة في الخدمات؛ والبروتوكول الخاص بالقواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات. ووقع الاتفاق ٤٤ من الدول الأعضاء الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨، في الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في كيغالي. وتشمل المجالات الأخرى التي قدمت فيها اللجنة إسهامات كبيرة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل؛ والعملية الموحدة المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والسوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي، التي تهدف إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والإسراع بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. وأصبحت السوق الأفريقية الواحدة للنقل الجوي الآن مشروعاً رئيسياً في إطار خطة عام ٢٠٦٣. وحتى الآن، وقعت ٢٦ دولة على الالتزام الرسمي بهذه السوق؛ وتواصل اللجنة، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، أنشطة الدعوة من أجل إقناع الأعضاء المتبقين بالانضمام بهدف تفعيل السوق بشكل كامل.

٤٥ - ومن خلال تعزيز الدور الحاسم الذي تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحفيز التكامل والتصنيع على الصعيد الإقليمي، قدمت اللجنة إسهامات كبيرة في الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء مرصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهو منصة مركزية تُعنى بتيسير جمع مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها.

٤٦ - وفي مجال التعدين، قدمت اللجنة خدمات استشارية ومساعدة تقنية لدعم ٢١ من الدول الأعضاء في جهودها الهادفة إلى وضع سياسات تتمثل للرؤية الأفريقية للتعدين. ونتيجة لذلك، قامت بلدان مثل تشاد وزامبيا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وليبيريا باستكشاف قوانين التعدين لديها واتخاذ التدابير لمراجعتها وإعادة التفاوض بشأن العقود. وتجلى أثر هذه الأنشطة أيضاً على المستوى الإقليمي، إذ تم وضع إطار حوكمة المعادن في أفريقيا؛ واستراتيجية نظم المعلومات المتعلقة بالمعادن والمعلومات الجيولوجية في أفريقيا؛ وأطلس الاقتصاد الأزرق الأفريقي والتعدين في أعماق البحار في أفريقيا.

٤٧ - واستجابة للولايات الحكومية الدولية على الصعيد العالمي، تضطلع الإسكوا بدور إقليمي رئيسي في تنسيق الجهود وتحديد المواقف الإقليمية بشأن مسائل من قبيل الهجرة الدولية، والنزوح والتنمية، حيث تقوم في هذا الإطار بالجمع بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة العربية. ويتسم التعاون الإقليمي الذي تقوده الإسكوا بالثراء بشكل خاص في مجال الإحصاءات، وهو ما أفضى إلى إصدار عدد من المبادئ التوجيهية، مثل الإحصاءات المنسقة المتعلقة بالإعاقة.

٤٨ - وتم بدعم من الإسكوا وضع عدة استراتيجيات مواضيعية بهدف التصدي للتحديات الإنمائية الجسيمة في المنطقة. وتشمل أبرز الأمثلة على ذلك الاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة، التي أُقرت في الاجتماع الثاني عشر للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، والاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين، التي اعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة. وعلى نحو مماثل، تدعم الإسكوا الدول العربية من خلال الآلية الإقليمية لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في المنطقة العربية.

٤٩ - واعتمدت اللجنة العربية الدائمة للأرصاء الجوية أيضا توصيات طُلب فيها استمرار الإسكوا في تقديم الدعم في مجال بناء القدرات المتعلقة بتغير المناخ، ونظمت الإسكوا، بالتعاون مع مختلف الشركاء، سلسلة من حلقات العمل التدريبية الإقليمية للمشاركين في مفاوضات تغير المناخ في المنطقة العربية. وأفضى الدعم الذي قدمته جامعة الدول العربية والمنظمة العالمية للأرصاء الجوية والإسكوا إلى إنشاء المنتدى العربي لتوقعات المناخ، الذي عقد أول اجتماع له في آذار/مارس ٢٠١٨.

٥٠ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على معالجة التحديات العابرة للحدود وتعزيز الموصولية والتكامل في المنطقة من خلال تحسين خطوط الربط بوسائل النقل وتيسير التجارة.

٥١ - وفي مجال النقل، كوَّنت لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا كتلة ضخمة من المواد المعيارية تضم ٥٧ من الاتفاقات والاتفاقيات الدولية، وهو ما يوفر الإطار القانوني والتقني الدولي من أجل تطوير النقل الدولي على الطرق البرية والسكك الحديدية والمجاري المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائل في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتشمل الأمثلة في هذا المجال مشاريع طريق السيارات العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب والسكة الحديدية العابرة لأوروبا ووصلات النقل الأوروبية الآسيوية، وهو ما ييسر تنسيق برامج البنى التحتية للنقل فيما بين البلدان المشاركة.

٥٢ - وتسعى اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خلال عملها في مجال التجارة إلى إيجاد تعاون أوثق بين أعضائها وتيسير اندماجهم في الاقتصاد العالمي. وتتمثل إحدى البؤر الرئيسية لتركيز الأنشطة في هذا المجال في تيسير التجارة، الذي تدعمه توصيات صادرة عن الهيئات الحكومية الدولية ومنبثقة عن الأعمال المضطلع بها على صعيد إسداء المشورة السياساتية وتنمية القدرات، والذي غالبا ما يجري بالشراكة مع الكيانات ذات الصلة، مثل اللجنة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية.

٥٣ - ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ما برحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تدعم الجهود المبذولة في منطقة غرب البلقان دون الإقليمية لتحديد التحديات والفرص المتاحة فيما يتصل بتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع تركيز هذه البلدان على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد يسَّرت هذه الجهود تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، ورسم الصورة الكاملة للصلات والفجوات القائمة بين أهداف التنمية المستدامة وتشريعات الاتحاد الأوروبي، وإضفاء الصبغة الوطنية على الأهداف من أجل تسريع وتيرة التقدم في التنفيذ والرصد.

٥٤ - ومن الأمثلة المهمة على صعيد تعزيز التعاون الإقليمي مع اتباع نهج كلي شامل لمختلف القطاعات برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، الذي يحظى بدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والذي يغطي التجارة والنقل، والمياه، والطاقة، والبيئة، والاقتصاد القائم على المعرفة، والإحصاءات، والشؤون الجنسانية. وقد اعتمد مجلس إدارة البرنامج، في دورته الثانية عشرة المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن المنتدى الاقتصادي لهذا البرنامج لعام ٢٠١٧ بشأن الابتكار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة اختصاص البرنامج الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، وشدّد المجلس على أهمية وضع استراتيجية للابتكار في منطقة اختصاص البرنامج الخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثانيا - التطورات والنتائج المتحققة في عدد مختار من مجالات التعاون الإقليمي والأقليمي

ألف - مسائل هامة في مجال السياسات تعالجها اللجان الإقليمية في دوراتها الوزارية وسائر الاجتماعات الرفيعة المستوى

٥٥ - بالإضافة إلى القضايا السياسية التي تناقش خلال المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة والمنابر الإقليمية الأخرى الموصوفة أعلاه، أجرت اللجان الإقليمية مداولات بشأن عدد من المجالات المتعلقة بالمناطق الخاصة بكل منها خلال دوراتها وغير ذلك من الاجتماعات الرفيعة المستوى.

٥٦ - وعقدت أربع لجان إقليمية دوراتها في عام ٢٠١٨ على النحو الذي قرره الدول الأعضاء فيها. ويتضمن الجدول أدناه أبرز أحداث ومواضيع تركيز دورات اللجان المعقودة في عام ٢٠١٨.

دورات اللجان المعقودة في عام ٢٠١٨

تضمنت الدورة جزءا وزاريا ركّز على موضوع نقص الكفاءة الناجم عن عدم المساواة، وأكد أن السياسات الداعمة للمساواة لا تحدث آثارا إيجابية على صعيد الرفاه الاجتماعي فحسب، بل وتساعد أيضا على إيجاد نظام اقتصادي يشجع على التعلم والابتكار وزيادة الإنتاجية وحماية البيئة	الدورة السابعة والثلاثون للجنة هافانا الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تعقد كل سنتين)	٧-١١ أيار/مايو ٢٠١٨
تضمنت الدورة جزءا وزاريا ركّز على موضوع اللامساواة في عصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وحدد سياسات للحد من جميع أشكال اللامساواة من أجل تهيئة مستقبل أكثر شمولا وازدهارا واستدامة للجميع	الدورة الرابعة والسبعون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (تعقد كل سنة)	١١-١٦ أيار/مايو ٢٠١٨
تضمنت الدورة جزءا وزاريا ركّز على موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإيجاد الحيز المالي من أجل إيجاد فرص العمل وتحقيق التنوع الاقتصادي	الدورة الحادية والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تعقد كل سنة)	١١-١٥ أيار/مايو ٢٠١٨
تضمنت الدورة جزءا وزاريا ركّز على استخدام التكنولوجيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على التأثير على العمالة والشباب	الدورة الثلاثون للإسكوا (تعقد كل سنتين)	٢٥-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨

٥٧ - وناقشت اللجان أيضا مسائل سياسية قطاعية أخرى أثناء دوراتها واجتماعاتها الرفيعة المستوى الأخرى، مثل مسألة الصلة بين الكفاءة في استخدام الموارد وخفض التلوث التي نوقشت خلال مؤتمر القمة الوزاري الأول لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالبيئة؛ ومسألة إنشاء نظم مستدامة للنقل الملاحى الداخلي، التي كانت موضوع مؤتمر وزاري دولي عُقد في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ ومسألة التصنيع في القارة الأفريقية، التي جرت مناقشتها في الدورة العاشرة للجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

باء - تعزيز الاتساق على الصعيد الإقليمي من خلال آلية التنسيق الإقليمي، وتعزيز الصلة بين السياسات والعمليات

آليات التنسيق الإقليمي

٥٨ - أصدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التكليف بإقامة آليات التنسيق الإقليمي في قراره ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ (المرفق الثالث، الفقرة ١٣).

٥٩ - ويجري تنشيط دور ومهام آلية التنسيق الإقليمي في تعزيز الاتساق في السياسات وفي البرمجة الإقليمية ودون الإقليمية ضمن المعايير والأطر الجديدة للمشاركة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المناطق. ويكتسب الدور الذي تضطلع به هذه الآليات أهمية متزايدة من أجل تلبية احتياجات خطة عام ٢٠٣٠ على صعيد المشورة المتكاملة في مجال السياسات؛ وتعزيز الربط بين السياسات والعمليات، بما في ذلك في مجال التخطيط الاستراتيجي والبرمجة الإقليمية ودون الإقليمية؛ وتفادي الازدواجية والتداخل؛ وضمان المزيد من الاتساق والإحكام في المساءلة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإشرافه على النتائج المتحققة على المستوى الإقليمي.

٦٠ - واتخذت آليات التنسيق الإقليمي الخمس كلها إجراءات لكي تكون متوائمة مع خطة عام ٢٠٣٠، ويشكل عملها إثراءً للمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين المناطق من حيث ترتيبات عمل الآلية، وكذلك مستوى تفاعلها مع الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تبدل الجهود الآن في جميع المناطق من أجل عقد اجتماعات الآليات بصورة مشتركة أو متعاقبة مع الأفرقة الإقليمية، وذلك رهنا بإجراء عملية إعادة تنظيم أوسع نطاقاً على الصعيد الإقليمي تقترحها الدول الأعضاء وتبنت فيها باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦١ - ويتضمن الشكل الثاني الملامح الرئيسية لكل آلية من آليات التنسيق الإقليمي.

الشكل الثاني
آليات الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي



٦٢ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تواصلت الممارسة المتمثلة في عقد جلسات مشتركة بين آلية التنسيق الإقليمي والفريق الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد تطور عمل الأمم المتحدة في المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية من تبادل المعلومات والتنسيق إلى العمل التحليلي المشترك والدعوة والدعم القطري وإعادة التنظيم فيما يتصل بخطة عام ٢٠٣٠. وقد تحقق نتيجة لذلك عدد من النتائج الملموسة على صعيد القيادة الفكرية للأمم المتحدة في المنطقة ويات متعارفاً عليه أن هذا نموذج مفيد للتعاون من أجل زيادة الأثر على المستويين الإقليمي والقطري.

٦٣ - وفي عام ٢٠١٨، ناقش الكيان الإقليمي التابع لمنظومة الأمم المتحدة إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك سبل توسيع حيز التعاون والوصول إلى شكله الأمثل من أجل تحقيق أثر أكبر على الصعيدين الإقليمي والوطني. واستعرض الكيان سجل الأداء على صعيد مهام تعميم أهداف التنمية المستدامة وتسريعها ودعم السياسات المتصلة بها، وذلك من أجل تقييم النتائج التي تم الحصول عليها، وتحديد الدروس المستفادة، وإعداد الخطط للمستقبل. وبحث عملية نقاش أخرى كيفية دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٦٤ - وأسس الاجتماع الإقليمي المشترك ستة ائتلافات يُعنى كل منها بمسألة محددة^(٣) لتنسيق استجابة الأمم المتحدة للتحديات الشاملة في المنطقة، وتحقيق علاقات التآزر، والقيام بدور المنصات متعددة الشركاء للتواصل مع الجهات المعنية غير التابعة للأمم المتحدة. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(٣) ائتلافات معنية بمسائل (أ) الصحة، (ب) الشؤون الجنسانية، (ج) المهاجرون والمشردون داخلياً، (د) الحماية الاجتماعية (هـ) الشباب والمراهقون، (و) البيانات.

في الائتلافين المعنيين بمسألتي الشؤون الجنسانية والبيانات. وفي إطار هذين الائتلافين، يجري الجمع بين خبرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وقياسها وبناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية وبين أعمال كيانات الأمم المتحدة الأخرى في مجال البيانات المتصلة بالأهداف.

٦٥ - وتمثل آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا منبرا إقليميا لجميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة لتنسيق استراتيجياتها من أجل تنفيذ البرامج لدعم الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٦٦ - وتضم آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا تسع مجموعات مواضيعية متوافقة مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠^(٤). وحيث أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمثل أمانة آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، فقد عقدت الدورة التاسعة عشرة لهذه الآلية والاجتماع المشترك الثاني للآلية والفريق الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٨. وهدفت تلك الدورة إلى تقييم الكيفية التي يمكن بها أن تكفل الآلية على نحو أفضل تقديم الأمم المتحدة للدعم باتساق وفعالية لتنفيذ خطة التنمية الأفريقية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأفريقي وأجهزته. وأتاحت الدورة أيضا الفرصة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لوضع استراتيجيات للجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة بغية ضمان إحداث التحول في أفريقيا وضمان نجاحها في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

٦٧ - وتضم آلية التنسيق الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ سبعة أفرقة عاملة مواضيعية^(٥) تتناول جميع أهداف التنمية المستدامة وأوجه الترابط بينها، وتستفيد من الإجراءات المتخذة على نطاق المنظومة بشأن تنفيذ الأهداف. وقد حققت الآلية وأفرقتها العاملة المواضيعية نتائج هامة. وتشكل النتائج التي يسلّط عليها الضوء فيما يلي أمثلة دالة على دينامية هذه الآلية وإمكاناتها: أعدت خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي اعتمدها الدول الأعضاء، بالتعاون مع الآلية؛ وتولّت الأفرقة العاملة المواضيعية التابعة لآلية التنسيق الإقليمي قيادة عملية الإعداد لمناقشات المائدة المستديرة المخصّصة خلال منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، الذي بحث التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية المستدامة والمقرر استعراضه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٨. وتقوم الآلية أيضا بدور آلية التنسيق الرئيسية لتنفيذ خطة العمل لتنفيذ الإعلان المشترك بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة (٢٠٢٠-٢٠١٦)، الذي أدى إلى تعزيز التعاون إلى حد كبير بين الأمم المتحدة والرابطة.

(٤) مجموعات مواضيعية بشأن (أ) النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، والصناعة، والتجارة، والزراعة وتجهيز المواد الزراعية، والتكامل الإقليمي؛ (ب) تطوير البنى التحتية؛ (ج) تنمية رأس المال البشري، والصحة، والتغذية، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار؛ (د) العمالة، وإيجاد فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والهجرة والقدرة على التنقل؛ (هـ) المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب؛ (و) المسائل الإنسانية وإدارة مخاطر الكوارث؛ (ز) البيئة والتوسع الحضري والسكان؛ (ح) الدعوة، والإعلام، والاتصالات، والثقافة؛ (ط) السلام والأمن.

(٥) أفرقة عاملة مواضيعية بشأن (أ) الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها؛ (ب) التعليم في عام ٢٠٣٠ وما بعده؛ (ج) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (د) التنمية الشاملة للجميع والقضاء على الفقر؛ (هـ) النمو المتسم بالكفاءة في توظيف الموارد؛ (و) الإحصاءات؛ (ز) المجتمعات المستدامة.

٦٨ - وأُخذت تدابير لضمان تنسيق أوثق بين آلية التنسيق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والفريق الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي عام ٢٠١٨، عُقدت اجتماعات الآلية والفريق الإقليمي بالتعاقب، كما عُقدت جلسات مشتركة بشأن المسائل المواضيعية ذات الصلة.

٦٩ - وفي المنطقة العربية، استفادت الإسكوا من دورها بوصفها الجهة الداعية لانعقاد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي للدول العربية، فجمعت بين الشركاء الإقليميين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضلاً عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى. وفي عام ٢٠١٧، وحدت الآلية جميع الأعمال المشتركة بين الوكالات بشأن خطة عام ٢٠٣٠ في إطار فريق عامل إقليمي مشترك واحد معني بخطة عام ٢٠٣٠. تتشارك في رئاسته الإسكوا والفريق الإقليمي للدول العربية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن خلال أربع فرق عمل مواضيعية وقائمة على النواتج، يستخر الفريق العامل القوة الجماعية لجميع وكالات الأمم المتحدة لإجراء البحوث المشتركة، وبناء التوافق في الآراء، وبناء القدرات، والدعوة، وتبادل المعارف، فضلاً عن متابعة واستعراض الخطة العالمية الجديدة. وقام الفريق العامل بجملة أنشطة من بينها دعم تنظيم المنتديين الإقليميين العربيين للتنمية المستدامة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ومناقشة تنسيق الجهود المبذولة في مجال بيانات أهداف التنمية المستدامة والتعاون في مجال الدعم القطري.

٧٠ - ومن بين الأفرقة العاملة الأخرى لآلية التنسيق الإقليمي الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية الذي تتشارك في رئاسته الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية؛ والفريق العامل المعني بالأمن الغذائي والتغذية الذي تتشارك في رئاسته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي؛ والفريق العامل المعني بالمياه الذي تتشارك في رئاسته الإسكوا وجامعة الدول العربية.

٧١ - وفي عام ٢٠١٧، عُقد الاجتماع السنوي للآلية بالتعاقب مع الفريق الإقليمي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي ممارسة لاقت قبولا حسنا، وسوف تستمر في المستقبل. واجتمع أعضاء الآلية أيضاً على هامش المنتدى العربي لعام ٢٠١٨، ويجري التخطيط حالياً لعقد اجتماع الآلية لعام ٢٠١٨ بالتعاقب مع اجتماع الفريق الإقليمي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

٧٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعلى هامش الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة المعقود في سانتياغو في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وترأست اجتماعاً لآلية التنسيق الإقليمي شهد مشاركة ١٦ مديراً إقليمياً وممثلاً عن كيانات الأمم المتحدة، إضافة إلى ممثل عن نائبة الأمين العام.

٧٣ - وكان الهدف من الاجتماع هو استعراض الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في السياق الإقليمي الحالي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتفاق على رسائل مشتركة توجّه إلى الاجتماع الثاني للمنتدى.

٧٤ - وقررت الآلية عقد اجتماعات مع الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل ممنهج وبالتعاقب مع اجتماعات منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة. وسيكون باب المشاركة في الاجتماع مفتوحاً أمام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة من المنطقة المشاركين في المنتدى.

٧٥ - وتقرّر أيضا أن يكون التقرير السنوي الثالث الذي سيصدر قريبا بشأن التقدم المحرز والتحديات المصادفة على الصعيد الإقليمي فيما يتصل بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، للعرض في الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، تقريرا مشتركا بين الوكالات تصدره منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتتولى تنسيقه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويجري إعداده مع كيانات الفريق الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وستقوم الآلية والفريق الإقليمي أيضا بتحديد واختيار اثنين أو ثلاثة من المجالات المواضيعية، وربما المناطق دون الإقليمية، لينصب تركيز الجهود الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية عليها كي تتمخض عن عمل ملموس في المستقبل القريب.

بيان التعاون بين اللجان الإقليمية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية

٧٦ - إضافة إلى مواءمة الهيكل الإقليمي على النحو الوارد وصفه أعلاه، يجري حاليا بذل الجهود لتعزيز الصلة القطرية - الإقليمية. ويغطي بيان التعاون، الذي وقعته اللجان الإقليمية ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٦، طائفة واسعة من المجالات. وقد دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٧١، إلى التنفيذ الكامل للبيان.

٧٧ - وتم إحراز تقدم كبير في تنفيذه، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين اللجان الإقليمية وبين الجهات التنسيقية المقيمة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ وزيادة تبادل المعلومات عن الأعمال التحليلية القائمة؛ والتعاون في دعم الدول الأعضاء على إدماج أهداف التنمية المستدامة في الأطر الإنمائية الوطنية في بلدان منتقاة في أفريقيا. وتشمل المجالات الأخرى التي أُحرز فيها تقدم ملحوظ تعزيز التعاون بين آليات التنسيق الإقليمي وبين الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وزيادة عدد التقارير الإقليمية المشتركة بين الوكالات؛ وتطبيق منهجيات ونهج مشتركة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأخيرا، توجد مجالات يُعترف فيها بضرورة بذل جهود إضافية من أجل التنفيذ الكامل؛ فمثلا، هناك ضرورة لأن تقدم الكيانات على المستوى الإقليمي الدعم المعياري والسياساتي إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشكل أكبر وأكثر اتساقاً.

٧٨ - ويتضمن الجدول أدناه الملامح الرئيسية على أساس كل منطقة على حدة.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا طرف موقع على ١٧ من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في منطقتها، حيث تقدم خدماتها المعيارية وما يتصل بها من خدمات استشارية إلى البلدان المستفيدة من البرامج على الصعيد الوطني. وتساهم اللجنة بجزءها عن طريق المشاركة في بعثات التعميم والتسريع ودعم السياسات.

وتنظم اللجنة الاقتصادية لأوروبا المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع الوجود الإقليمي التابع لمنظومة الأمم المتحدة. ففي عام ٢٠١٨، على سبيل المثال، شارك عدد من كيانات الأمم المتحدة في تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة للتعليم من الجهات النظيرة في المنتدى الإقليمي بشأن مختلف أهداف التنمية المستدامة التي جرى تناولها بالاستعراض المتعمق. وكانت هناك جهات تنسيقية مقيمة لبلدان تُجري استعراضات وطنية طوعية في عام ٢٠١٨ حاضرةً في المنتدى الإقليمي.

وتعقد اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعات بتقنية التداول بالفيديو مع الجهات التنسيقية المقيمة ومع المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسطنبول. ويجري بانتظام وصل الجهات التنسيقية المقيمة باجتماعات منظومة الأمم المتحدة الإقليمية لكي تقدم إفادات عن الوضع في بلد كل منها وكي تجري مناقشة بخصوص الدعم المطلوب من المستوى الإقليمي. وقد بدأت ممارسة تقوم في إطارها الجهات التنسيقية المقيمة بزيارة اللجنة الاقتصادية لأوروبا عندما تكون في جنيف. ويوفر فريق عامل معني بالتعاون التقني بُعداً مشتركاً بين الشُعَب وشاملاً لعدة قطاعات، ودعمًا في مجال الإدماج، وذلك من أجل تقديم التعاون التقني من اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

أفريقيا

واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم دعمها بالقدرات التقنية والتحليلية والسياساتية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في أفريقيا. وتشارك اللجنة بنشاط في تصميم وتنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتوفر تلك الأطر منظورات دون إقليمية وإقليمية بشأن قضايا التنمية التي تهم أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في حين توفر النبذات القطرية ونبذات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع، التي تنتجها اللجنة، لفريق الأمم المتحدة القطري أداة تحليلية قوية تساعد في البحث عن سبل موثوقة وخيارات سياسية من أجل تحويل الاقتصادات في الدول الأعضاء.

واللجنة الاقتصادية لأفريقيا هي إحدى الجهات الموقعة على خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في رواندا للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، التي دعمت تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وأولويات البلد الإنمائية الوطنية المتوسطة الأجل، على النحو المبين في استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨، ورؤية عام ٢٠٢٠ (رواندا).

وقدمت اللجنة الدعم أيضاً في صياغة استراتيجية النيجر المتعلقة بالتنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع، النيجر ٢٠٣٥، وخطة التنفيذ الخماسية الخاصة بها، للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

وبالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حالياً بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الصادرات النفطية لدى وضع استراتيجيات التنويع الاقتصادي الخاصة بكل منها. وتساهم أيضاً بجزءها في جهود فريق الأمم المتحدة القطري لتعميم خطة عام ٢٠٣٠ في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية.

وتعمل اللجنة حالياً بتعاون وثيق مع الجهات التنسيقية المقيمة في جميع الأنشطة التي تُنفَّذ على الصعيد القطري.

آسيا والمحيط الهادئ

ابتغاء تعزيز الدعم الفني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، تواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع جميع الجهات التنسيقية المقيمة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عارضة عليها قائمة بالمنتجات والخدمات التحليلية التي يمكن للجنة أن تقدمها إلى الأفرقة القطرية.

ووردت ردود إيجابية من عدد من الجهات التنسيقية المقيمة، مما أثمر مشاركة تعاونية ممتازة على الصعيد القطري. وخلال الدورة الخامسة لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، المنعقد في آذار/مارس ٢٠١٨، نُظمت مناقشة في شكل مائدة مستديرة مع ست من الجهات التنسيقية المقيمة بشأن أفضل السبل التي يمكن بها للجان الإقليمية أن تدعم عمل تلك الجهات.

واللجنة عاكفة على وضع مذكرة لتقدم إرشادات وتحديد مسؤوليات واضحة بشأن التعامل مع التقييمات القطرية المشتركة، ومع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبشأن التفاعل مع الجهات التنسيقية المقيمة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. كما أن توثيق العلاقات مع الأفرقة القطرية سيسمح للجنة بضمان متابعة وتنفيذ أطرها وقراراتها المعيارية الإقليمية على المستوى القطري، وذلك بمساعدة الجهات التنسيقية المقيمة والأفرقة القطرية، وبأن يُستفاد في عملها التحليلي الإقليمي بمساهمات تلك الأفرقة.

واصلت الإسكوا توفير قدراتها التقنية والسياساتية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق المشاركة الفاعلة في فريق دعم الأقران، حيث قدمت الدعم الفني لإعداد جميع الأطر القطرية الخاصة بالتقييم والتنمية والمستعرضة خلال السنة.

وفي المناطق التي يكون فيها لدى الإسكوا برنامج عمل كبير، كانت تشارك في اجتماعات أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات الصلة وتكفل الاتصال المنتظم مع الجهات التنسيقية المقيمة بشأن أنشطة التعاون التقني.

وشاركت الجهات التنسيقية المقيمة أو جهات ممثلة لها في المنتدى الإقليمي العربيين للتنمية المستدامة لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماع عمل للجهات التنسيقية المقيمة من المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠١٨، على هامش المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة، في إطار سعيها إلى تعزيز قنوات الاتصال بين الجهات التنسيقية المقيمة واللجنة. وأكد المشاركون على أهمية عقد هذه الاجتماعات بانتظام لضمان التنسيق بين المستويين الوطني والإقليمي بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واتفقوا على الاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل على هامش المنتدى.

وستواصل اللجنة تشجيع مشاركة الفريق الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والجهات التنسيقية المقيمة في اجتماعات هيئاتها الحكومية الدولية الفرعية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، اجتماعين مشتركين مع جهات تنسيقية مقيمة من المنطقة بشأن أوجه التآزر بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٧٩ - وتعزيزت الصلة بين المستويين الإقليمي والعالمي أيضا من خلال جملة أمور منها الإبلاغ المستمر عن نتائج المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وأُخذت خطوات لضمان فعالية الإبلاغ الرفيع المستوى المتعلق بنتائج المنتديات الإقليمية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى ابتداء من عام ٢٠١٧، من خلال تنظيم جلسة لرؤساء المنتديات الإقليمية الخمسة في إطار الجزء الوزاري من المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ومن المتوقع أن تستمر تلك الممارسة في هذا العام وفي المستقبل، حيث رحّب الإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧ بإسهامات المنتديات الإقليمية لعام ٢٠١٧، وأقر بالفرصة التي تتيحها للتعلم من

الأقران وإجراء استعراضات وتبادل أفضل الممارسات وإجراء المناقشات فيما بين طائفة متنوعة من الجهات المعنية.

٨٠ - وتعزيزت الصلة أيضا من خلال العمليات الحكومية الدولية المواضيعية الأخرى التي تشكل اللجان الإقليمية فيها منابر لمتابعة واستعراض الأطر المتفق عليها على الصعيد العالمي، وللمساهمة في إسماع الصوت الإقليمي لدى صياغة الأطر العالمية. فعلى سبيل المثال، تولت اللجان الإقليمية في عام ٢٠١٧ دور القيادة في تنظيم مشاورات إقليمية بشأن الهجرة قبل الاجتماع التقييمي العالمي الذي عقد في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، في سياق الأعمال التحضيرية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

٨١ - ويسهم التعاون الوثيق فيما بين الدول الأعضاء واللجان الإقليمية والمستوى العالمي أيضا في إعداد الإحصاءات العالمية بصورة محكمة وخاضعة للمساءلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكذلك فإن اللجان الإقليمية تحتل موقعا يؤولها لاستكشاف ووصف العمليات الإحصائية القائمة والقيام، بمشاركة الدول الأعضاء، بتجريب الحلول التي يمكن أن تستفيد منها البلدان في المنطقة وخارجها. وتوفر نتائج هذه الجهود مساهمات قيمة لعمليات صنع القرار على المستوى العالمي بشأن المسائل الإحصائية. ومن أهم الأمثلة على ذلك ما تم من وضع لإطار للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

٨٢ - واعتمدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا هذا النهج في تيسير تطوير منصات الإبلاغ الوطنية لإحصاءات أهداف التنمية المستدامة، وكذلك التوصية بأساليب عملية لتحسين التواصل بين مختلف الجهات المقدمة للبيانات. وتم اتباع هذا النهج في مناطق أخرى، كما تم دعمه على الصعيد العالمي. وتشمل المبادرات الجارية حالياً تطوير الممارسات السليمة في إعداد المرفقات الإحصائية للاستعراضات الوطنية الطوعية وأدلة البدء السريع لتعزيز التوافق التشغيلي بين البيانات وزيادة كفاءتها.

٨٣ - ويساهم المؤتمر الإحصائي للأمريكتين في إحراز التقدم على صعيد السياسات المتعلقة بالإحصاءات والأنشطة الإحصائية في بلدان المنطقة، ويعزز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الدولية والإقليمية. وقد عقد المؤتمر اجتماعه التاسع في المكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حيث جرى التركيز على تعزيز الالتزام بالاستدامة وتدعيم النظم الإحصائية الوطنية بهدف تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٨٤ - وقدمت اللجان الإقليمية أيضا اللبنات الأساسية الإقليمية لاستعراض الأطر العالمية من قبيل خطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة، وهي تقوم حالياً بالتحضير للاستعراضات المقبلة، مثل الاستعراض العالمي لعام ٢٠١٩ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

جيم - تعزيز التعاون الأقليمي فيما بين اللجان الإقليمية

٨٥ - منذ صدور التقرير السابق، اجتمع الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية ١٠ مرات شخصياً، على هامش اجتماعات أخرى، أو عن طريق التداول بالفيديو. وتمخضت اجتماعاتهم عن مواقف ومساهمات منسقة في الاستجابات الإقليمية دعماً لخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل دعم الدول الأعضاء بشكل أفضل، وكذلك بخصوص الهجرة ومسائل أخرى. ونظمت

اللجان الإقليمية أيضا جلسة مشتركة بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٧، فضلاً عن أنشطة جانبية مشتركة في محافل من بينها اجتماعات لجنة وضع المرأة، ولجنة السكان والتنمية، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

٨٦ - وواصلت اللجان الإقليمية أيضا التعاون في مجالات أخرى، مثل الطاقة والتجارة والإحصاءات والسلامة على الطرق.

٨٧ - وتعكف اللجان الإقليمية على تعميق تعاونها الثنائي والجماعي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالطاقة، ومن أجل دعم قدرات البلدان في مجال الطاقة المتجددة، من بين مجالات أخرى. ومنذ عام ٢٠١٠، شاركت في تنظيم منتديات دولية سنوية بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وأتاح منتدى عام ٢٠١٧، الذي عُقد في أستانا، الفرصة للتفكير في الإنجازات المتحققة حتى تاريخه، ومواصلة السعي إلى وضع جدول أعمال مشترك بهدف مواجهة تحديات الطاقة المستدامة.

٨٨ - ويتعاون حاليا كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعزيز تبادل الأفكار والممارسات الجيدة لإكساب الحكومات في منطقة كل منها القدرة على التفاوض على اتفاقات تجارية تفضيلية تفضي إلى مزيد من الإنصاف في تقاسم المكاسب الناتجة عن زيادة حجم التجارة بين مختلف قطاعات المجتمع. وقام كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإسكوا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإعداد مشروع مشترك مدته ثلاث سنوات بهدف تعزيز قدرات بلدان مختارة في منطقة كل منها على قياس ورصد وتحسين أدائها في مجال التكامل الإقليمي ضمن تلك المناطق.

٨٩ - وتشكّل اللجان الإقليمية أيضا جزءا من فريق لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تنفذ بصورة مشتركة برنامجا للبيانات والإحصاءات لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة يغطي الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي، وذلك من أجل دعم تنفيذ تلك الأهداف.

٩٠ - وتتعاون اللجان الإقليمية حاليا، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في إعداد استعراضات للأداء في مجال السلامة على الطرق يُتبع فيها نهج شامل إزاء السلامة على الطرق، ويجري التعرف على التحديات والحلول المحددة على الصعيد الوطني. وعملت اللجان الإقليمية والمبعوث الخاص المعني بالسلامة على الطرق أيضا على نحو وثيق لإنشاء صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، وفقا لتكليف صادر عن الجمعية العامة، وقد أُطلق الصندوق في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وأنجز مؤخرًا كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا وأمانة المبعوث الخاص استعراضا للأداء على صعيد السلامة على الطرق في أوغندا، وهو أول استعراض في تلك السلسلة من المبادرات الاستشارية المتعلقة بالسياسات.

ثالثاً - الخطوات التالية

٩١ - ستواصل اللجان الإقليمية تنفيذ مهامها وولاياتها، بما في ذلك تقديم الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ ومتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك من خلال نهج متكامل، وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية والإقليمية.

٩٢ - وفيما يتعلق بعملية إعادة التنظيم الجارية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، فقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٩/٧٢، اتباع نهج تدريجي في تجديد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وفي إطار ذلك النهج، سيتم إطلاق مسار عمل مخصص من أجل تحقيق الوضع الأمثل لترتيبات العمل في إطار الولايات الحالية، مع القيام في الوقت ذاته باستعراض الخيارات، على أساس كل منطقة على حدة، من أجل إعادة تنظيم الأصول الإقليمية للأمم المتحدة على المدى الطويل، وكفالة قدر أكبر من الاتساق فيما بين اللجان الإقليمية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية العاملة بنشاط على الصعيد الإقليمي.